

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)

تحت اشراف الأستاذ:

* الاستاذ: صوار يوسف

* الدكتور: شريفي جلول

من اعداد الطلبة :

* بكار طارق الياس

* قايد سعيد

امام اللجنة المكونة من السادة:

/الدرجة العلمية/ رئيسا

الدكتور/ غوثي محمد

/الدرجة العلمية/ مشرفا

الاستاذ/ صوار يوسف

/الدرجة العلمية/ مشرفا

الدكتور/ شريفي جلول

/ الدرجة العلمية / مناقشا

الدكتور/ بوعرفة عبد القادر

السنة الجامعية: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر:

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية
من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة
مع اساتذتنا الكرام. الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهود كبيرة
في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد
وقبل ان نمضي تقدم اسمي آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة
الى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة
الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة
الى جميع اساتذتنا الافاضل

**"كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فاحب العلماء، فان لم تستطع فلا
تبغضهم"**

و اخص بالشكر:

الدكتور صوار يوسف

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"ان الحوت في البحر، و الطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما اتوجه بخالص الشكر الى من علمنا التفاؤل و المضي الى الامام،

الى من رعانا و حافظ علينا،

الى من وقف الى جانبنا عندما ظللنا الطريق

الدكتور: شريفي جلول

وكذلك نشكر كل من ساعد على اتمام هذا البحث و قدم لنا العون و يد المساعدة

و زودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث و نخص بالذكر:

الدكتور: ادريسي مختار

الذي كان عوننا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة

التي كانت تقف احيانا في طريقنا.

اهداء

الى من علمني النجاح والصبر
الى من اجده سندا لي في مواجهة الصعاب
الى الذي سقاني من حنانه ولم ييخل علي بشيء

ابي العزيز

الى من علمتني وعانت الصعاب لأصل الى ما انا فيه وعندما تكسرني

الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من الامي

امي الحنونة

الى اخوتي الذين طالما وقفوا معي في تجاوز مطبات الحياة واخص

بالذكر سيد احمد الذي لطالما اعتبرته عضدا لي في هذه الحياة

حيث قال تعالى: " سنشد عضدك بأخيك "

الى قرة عيني سراج ومحمد

الى كل من علمني حرفا

الى الشموع التي تحترق لتضيء على الآخرين

الى جميع أصدقائي واخص بالذكر

علي - يوسف - عبد العزيز - زهير

وفي الأخير اهديهم هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل

ان يجد القبول والنجاح

طالب: بكار طارق الياس

اهداء

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها

ووقرها في كتابه العزيز

امي الحبيبة

الى خالد الذكر الذي وافته المنية وكان خير مثال لرب الاسرة

والذي لم يتهاون يوما في توفير سبل الخير والسعادة لي

ابي الموقر

الى من اعتمد عليهم في كل صغيرة وكبيرة

اخواني واخواتي

الى أصدقائي ومعارفي الذين اجلهم واحترمهم

الى استاذتي في كلية الاقتصاد بجامعة سعيدة

اهدي لكم هذا البحث المتواضع واسأل الله العلي القدير

ان يوفقني لما فيه الخير والصلاح

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
-	كلمة شكر
-	الإهداء
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الجداول
أ - ث	مقدمة
23-6	الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار النفط الخام ومعدلات التضخم والعلاقة بينهما
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار النفط الخام ومعدلات التضخم وعلاقتهما
07	المطلب الأول: ماهية أسعار النفط
11	المطلب الثاني: ماهية التضخم
14	المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر
16	المبحث الثاني الدراسات السابقة
16	المطلب الأول الدراسات السابقة باللغة العربية
20	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
23	خاتمة الفصل
48-25	الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر

25	مقدمة الفصل
27	المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة
27	المطلب الأول: تحليل ووصف متغيرات الدراسة
36	المطلب الثاني: مفاهيم حول اختبارات الدراسة
40	المطلب الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها
48	خاتمة الفصل
50	الخاتمة
52	قائمة المصادر
	الملخص

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان
28	الشكل رقم (1-2): تطور أسعار البترول خلال الفترة من 1980-2020
32	الشكل رقم 2: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020
42	الشكل رقم 3: منحني تقديم المتغيرات

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان
41	الجدول رقم (01) جدول الاحصائيات الوصفية
43	الجدول رقم (02): <u>Corrélations entre les agrégats(grandeurs économiques)</u>
44	جدول رقم(03): اختبار ثبات المتغيرات <u>Test de Stationnarite</u>
46	جدول رقم (01): اختبار التكامل المشترك لا نجل غرانجر لمتغيرات النموذج
47	جدول رقم (02): اختبار السببية الزوجية لغرانجر

مقدمة

مقدمة:

ظلت معظم البلدان المصدرة للنفط وللسنوات وأزمة مديدة محافظة ومهيمنة على معدلات متدنية للتضخم وذلك على عكس البلدان النامية الأخرى التي عانت من تدهور أسعار صرف عملاتها باستمرار من جراء العجز المتواصل ونقص العملات الصعبة وقصور تغطية عملاتها الوطنية والمحلية. الجديد في الأمر هو تلك المعدلات المرتفعة من التضخم التي سادت البلدان المصدرة لهذه المادة الحيوية بعد الارتفاع الكبير لأسعار البرميل في سنوات الالفينات والتي ساهمت فيها العديد من العوامل الخارجية والمحلية فأولا هناك غلاء في الأسعار السلع المستوردة ناجم عن ارتفاع الأسعار في البلد المنشأ وهو ما يشكل السبب الأكبر من معدلات التضخم السائد في البلدان البترولية علما بأن غلاء الأسعار في البلد المنشأ ناجم بدوره عن تضاعف أسعار النفط.

الذي ترك آثاراً تضخمه غير مسبوقه في البلدان الصناعية ذاتها والتي تعتبر المزود الرئيسي والأهم للبلدان البترولية بمعظم احتياجاتها من السلع والخدمات.

كما نجد أن النفط أصبح يلعب دوراً رئيسياً في حياة المجتمعات والدول فبواسطة تسيير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتحرك الطائرات ويقضي به العديد من حاجيات الأفراد ومتطلباتهم اليومية. وكذلك ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم ولاسيما منها الجزائر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما أثر على سيادتها الاقتصادية خاصة وأنها تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة.

كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية إضافة إلى أنه قد أصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة له حيث تزداد عوائدها النفطية ووارداتها المالية، مما يؤثر إيجاباً فيها وفي نقص معدلات التضخم بالتحديد في حين أن هذا الارتفاع أصبح غير صالح للدول المستهلكة له حيث يزيد هذا الأخير من الأعباء المالية عليها مما يؤثر على سيادتها الاقتصادية ويكون الوضع معاكساً في حالة انخفاض أسعار النفط مما يترتب

على ذلك من مخاطر وإشكاليات أهمها زيادة معدلات التضخم وبالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه " خطر سعر النفط " .

الإشكالية الرئيسية:

وعلى ذكر ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح مجموعة من الفرضيات تتمثل في فرضيات البحث:

الفرضية:

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي تؤدي إلى زيادة دعم الدولة لأسعار وبالتالي تنخفض الأسعار.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التأثير الغير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر، نظرا لما تلعبه أسعار النفط من دور هام باعتبارها شريان الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في دراسة ظاهرة اقتصادية جد مهمة تسمى التضخم وما تسببه من مشاكل عويصة للاقتصاد الوطني ومحاوله ربط هذه الظاهرة بأسعار البترول ودراسة أيضا مدى التأثير بينهما في الاقتصاد الجزائري.

تقسيم البحث:

والإجابة عن الإشكالية الرئيسية وفرضيات البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء رئيسية كما

يلي:

أولاً: الإطار النظري لأسعار النفط ومعدلات التضخم وعلاقتها.

ثانياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: الدراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لأسعار النفط الخام
ومعدلات التضخم والعلاقة بينهما

تمهيد:

النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة لذلك سماه الناس بالذهب الأسود، ويعتبر النفط من أهم المؤثرات على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومنها ظاهرة التضخم والذي يسبب هذا الأخير جراء ارتفاع معدلاته من العديد من الأزمات الاقتصادية الخارجية منها والمحلية. فعند ارتفاع أسعار النفط خاصة في البلدان المصدرة له فهذا يعود بالفائدة على معدلات التضخم ويسبب في انخفاضها في حين نجد أن العكس صحيح أي عند انخفاض أسعار النفط فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم أي كثرة السيولة في الأسواق وفي هذا الفصل سنتحدث عن النفط وكيفية تأثيره، وتقلبات أسعاره على معدلات التضخم في الجزائر.

❖ المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار النفط الخام ومعدلات التضخم وعلاقتيهما.

● المطلب الأول: ماهية أسعار النفط.

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير البترول ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على مفهوم السعر البترولي وأنواعه.

1. مفهوم أسعار النفط:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء، و قد لا يتعادل معها أو يساوي معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعنى قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود¹.

تعريف آخر:

هو مؤثر نقدي لتحديد القيمة المتبادلة للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق²، لتحقيق كفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار البترول على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7 إلى 8 برميل حسب كثافة النفط.

تعريف آخر:

وهو قيمة أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي معبرا عنه بالوحدة الأمريكية وأن هذا السعر يخضع لتقلب مستمر بسبب سوق النفط الدولية، التي تتسم بعدم الاستقرار مما ينعكس على أسعار النفط ويجعل أسعارها غير مستقرة³.

تعريف آخر:

" سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد الارتفاع الذي طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل

1- محمد أحمد الدوزي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، طبعة 1983، ص890.

2- بعولود نوال، الربيع البترولي وتأثير على النشاط الاقتصادي دراسة قيادية لحالة الجزائر خلال فترة 2013- 1973، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر سنة 2017- 2018، ص99.

3 سهام حسيت البصاص، مخاطر وإشكاليات وانخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد لسادس والثلاثون، 2013.

تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس¹

• المطلب الثاني: أنواع السعر البترولي

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترولي وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع:

01- السعر المعلن posted price

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة ستاندريند أوائل أوائل التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر وبتزايد اكتشاف واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وبتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار عقدت اتفاقية عام 1928 بين هذه الشركات نتج عنها استقرارا وثباتا للأسعار المعلنة في السوق البترولية.

وبتطور هذه الأخيرة وظهر دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ من صفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أرضها لأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة التي أصبحت تباع بترولها الخام المنتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار إسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات والدول البترولية².

1- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص240.

2- أبطاهر بختة، عبايات أسعار النفط وأثارها على منطقة الأورو متوسطية الجزائر كنموذج، الملتقى الدولي الثاني حول علاقة البترول والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر يومي 24 و25 أكتوبر ص1.

02- السعر المتحقق Realized Price:

ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات في الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى¹. وعرف السعر المتحقق على أنه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الأخرى الممنوحة من طرف البائع والمشتري ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الأسعار المتحققة تتأثر كثيرا²، بظروف السوق البترولية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلا عند إجراءات عقود بترولية طويلة الأجل وهذا ما يجعل السعر المحقق منخفض حسب مقدار هذه الحسومات.

03- سعر الإشارة Réference price:

ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين، نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في هذه الفترة كاتفاقيات المشاركة والمقاولة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقبلية والشركات الاحتكارية للدول النفطية (الشرق الأوسط) بصورة خاصة مع العلم أن هذا النوع من الأسعار قد طبق في الكثير من الدول النفطية على غرار الجزائر، خلال الاتفاقية التي عقدت بينها وبين فرنسا سنة 1965 وكذلك فنزويلا وشركات نفطية أجنبية في عام 1967³. ويعرّف سعر الإشارة أيضا على أنه متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكيل مؤشر أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة ونفوط الإشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال⁴.

1- محمد أحمد الدوزي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الطبعة 1983، ص891.

2- مرجع سابق ل أبطاهر بختة، ص2.

3- أبو فليح، شور صناديق الثروة السادسة في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص65.

4- حبيب عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر 2003، ص1.

04- السعر الفوري Spot Price:

ان هذا السعر يعني تجسيدها لقيمة الوحدة النفطية بوحدات نقدية معلومة خلال زمن محدد، كما أن السعر الفوري غير مستقر بسبب ارتباطه بمقدار الاختلال وعدم التوازن بين العرض والطلب ان ظهور هذا السعر مرتبط بظهور السوق الحرة مع العلم أن هذا السوق تحولت منذ أواخر السبعينات وعقد الثمانيات من القرن العشرين.

إلى جزء أساسي من السوق النفطية العالمية بعد أن كانت من قبل سوق هامشية فعلية وفي سنة 1986 بلغت الكميات المتبادلة من النفط الخام في السوق الفوري 15-16 مليون برميل في اليوم ما يمثل نسبة 80% من مجموع الصادرات العالمية وحوالي 31% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط خلال نفس السنة¹

وعرّف أحمد الحوزي السعر الفوري أو الآني على أنه هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا وفوريا في السوق البترولية أو الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشاركة بصورة آنية².

05- سعر الكلفة الضريبة Taxe Coste price:

إن هذا السعر لا يعني تجسيدها لقيمة الوحدة النفطية بمقدار نقدي محدد وفي زمن معلوم، مستندا إلى كلفة الإنتاج النفطية مضافا لها الضرائب ورسوم مختلفة، وفي الواقع فإن هذا السعر متداول داخل البلد وغير متداول خارجه، أي أنه غير متداول على النطاق الخارجي أو العالمي.

06- السعر المستقبلي Futur Price:

هو السعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنه من البترول ويسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك³.

1- الطيب عبد اللاوي وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1985-2015) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماجستير أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2016-2017، ص9.

2- مرجع سابق، ذكره (أحمد الحوزي) ص 892.

3- الطيب عبد اللاوي وآخرون، نفس المرجع ص10.

● **المطلب الثاني: تعريف التضخم**

بالرغم من أن التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً إلا أنه لا يوجد تعريف واحد له وذلك للاختلاف حول المفهوم نفسه إذ قد يتضمن عدة مدلولات مختلفة منها:

■ حالة الارتفاع المتواصل في الأسعار بصفة عامة نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي أو هو الارتفاع المستمر في الرقم العام للأسعار كما يعرف بأنه معدل التغيير النسبي للرقم القياسي للأسعار¹.

■ **التضخم في الأسعار:** عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.

■ **التضخم في العملة:** يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود.

■ **التضخم في الدخل:** أو (جزء من الدخل) عندما ترتفع المداخيل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف أو ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح².

■ **التضخم الائتمان المصرفي:** أي الإفراط في حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية أو للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية³.

■ إلا أن المعنى المتداول بكثرة بين جل المفكرين الاقتصاديين هو أن التضخم يعني الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما⁴.

1- أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بعدة أنواع مختلفة عن بعضها البعض ومن هذه الأنواع نذكر منها:

1.1 التضخم الطليق (المكشوف): وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة

إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من

1- الرشيد، طارق محمد (2005) المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، ص127.

2- وسام ملاك (2000) النقود والسياسات النقدية الداخلية-بيروت- دار المنهل اللبناني، ص10-11.

3- رجاء ربيع، التضخم الاقتصادي 2013، ص12.

4- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2006، ص250.

هذه الارتفاعات ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة.

2.1 التضخم المكبوت (الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالتها إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة والدول بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة.

3.1 التضخم الزاحف (المعتدل): وهو التضخم الذي يعبر عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل لا يتجاوز 3% إلى 4% وهو لا يقترن بأي اضطراب اقتصادي، ولكنه يعكس انخفاضا بطيئا وتدرجيا في قيمة العملة، هذه المعدلات المتدنية في معدلات التضخم تسمح للسلطات التحكم فيه وعند خروجه عن السيطرة.

4.1 التضخم الجامح: وهو التضخم الذي يمكن أن تكون بدايته تضخما زاحفا، ويصبح أعنف عندما تدخل حركة الارتفاع في الأسعار والأجور في حركة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية، ولقد اعتبر "آرثر لويس" معدل تضخمي بمقدار 5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، والتضخم الجامح يترك آثارا كارثية على الاقتصاد يصعب على السلطات الحكومية علاجها، أو التخلص منها حيث تفقد النفوذ قيمتها تقريبا، إضافة إلى فقدانها لمعظم وظائفها التقليدية، ما يدفع الأفراد إلى استخدام المقايضة محل النفوذ الورقية، والتخلي عن الثروة في صورتها النقدية، واللجوء إلى تخزين كلما تصل إليه أيديهم من سلع خوفا من المستقبل إضافة إلى ذلك تكون تكلفة الورق الذي طبعت عليه النقود أعلى من قيمتها الاسمية، مما يؤدي شيئا فشيئا إلى انهيار النظام النقدي للدولة برمته.

5.1 التضخم المستورد: بحكم انفتاح اقتصادات العالم وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة مع تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية والتي تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أدواتها جعل هذه الاقتصادات تؤثر وتتأثر ببعضها، ومن ذلك لا يتوقف مسار التضخم عند حدود الدولة بل يتعداها

إلى الدول الأخرى: ومن هنا ينبغي التمييز بين التضخم المحلي الذي نشأ نتيجة تفاعلات اقتصادية داخلية، والتضخم المستورد الذي نشأ خارج حدود الدولة¹.

كما يوجد أنواع أخرى من للتضخم ومنها:

- **التضخم الاستثماري:** هذا النوع يحدث في أسعار السلع الاستثمارية وعوامل إنتاج منتجي السلع الاستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب منها تحقيق أرباح كثيرة مؤقتة من طرف واحد.
- **التضخم الربحي:** يرتبط بكل من التضخم الاستهلاكي والتضخم الاستثماري فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية ينجم عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح².

1- حسام الدين عبودة(2009) سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، شلف جامعة حسينية بن بوعلي: ص5.

2 - غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص55.

● المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر:

شهدت أسعار النفط انخفاضا مستمرا بداية من سنة 1980 حيث يلاحظ أن الأسعار كانت في حدود 35,5 دولار لتصل إلى 13,5 سنة 1986 و هذا راجع إلى الأزمة النفطية سنة 1986 و بقيت قيمتها تتراوح ما بين 14 دولار إلى 20 دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1987 إلى غاية 1999 في حين نجد أن معدلات التضخم في فترة الثمانينات قد شهدت تراجع تام و هذا راجع إلى عائدات البترول جراء ارتفاع أسعارها حيث بلغ معدل التضخم سنة 1987 إلى 11% لتنتعش المعدلات من جديد و تواصل الصعود من 1990 إلى غاية 1996 حيث تراوح معدل التضخم ما بين 19% سنة 1990

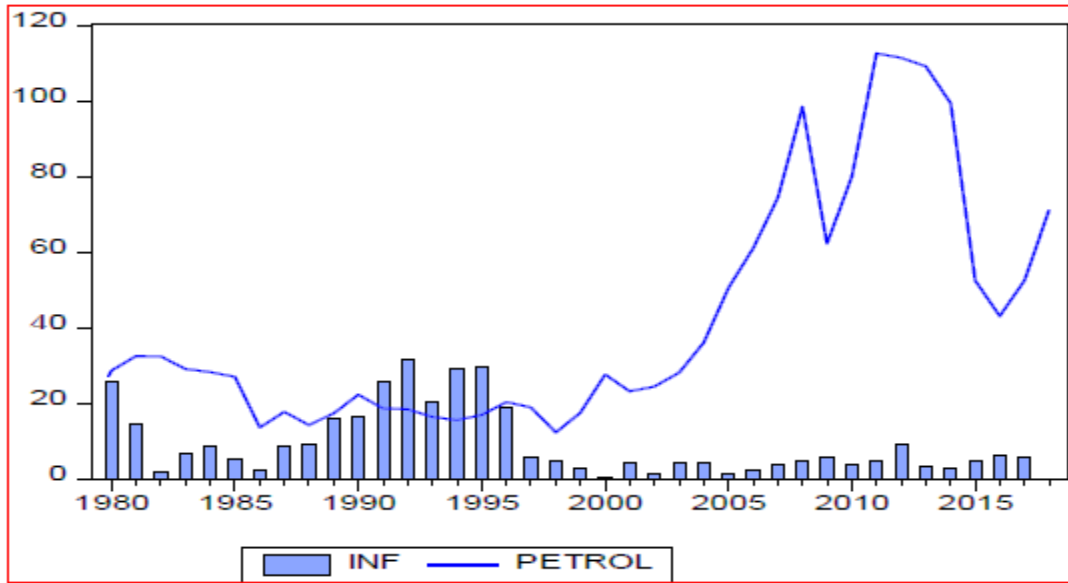
و35% سنة 1996 وهذا راجع إلى الانخفاض في أسعار البترول في السوق العالمية من جهة وكثرة السيولة في السوق الجزائرية من جهة أخرى

وفي المقابل وفي بداية سنة 2000 زاد الطلب على منتجات الطاقة في معظم اقتصاديات الدول الصاعدة خاصة الجزائر حيث ارتفع حجم الطلب على النفط إلى الضعف حيث أخذت أسعار النفط منحى تصاعدي بداية من سنة 2001 وحتى نهاية سنة 2008 حيث بلغ سعر النفط 94 دولار لتعرف انخفاضا في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية حيث كانت الأسعار تتراوح ما بين 60 إلى 70 دولار لتنتعش بعدها وترتفع لتصل إلى 106 دولار سنة 2013 لتبدأ بالتراجع بنهاية سنة 2014 وتستمر في التذبذب والهبوط في مستويات منخفضة إلى غاية يومنا هذا.

أما من جانب معدلات التضخم فيلاحظ أنها قد بدأت في الانخفاض وهذا بداية من سنة 2000 وإلى غاية 2012 حيث بلغ مستوى التضخم ما بين 5% سنة 2000 و8% سنة 2012 ويرجع هذا إلى قدرة الدولة في مواجهة ظاهرة التضخم وذلك بقيود وضعتها لتسهيل دورة السيولة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن.

ومن سنة 2012 وإلى غاية يومنا هذا ومعدلات التضخم في تذبذب وانخفاض محسوس وهذا نظرا للارتفاع الذي يشهده أسعار النفط.

منحنى بياني يمثل العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1980-2015).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تعتبر من بين أهم المنطلقات التي يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحثه فهي تساعده في معرفة جوانب التوافق والاختلاف بين دراسته الحالية التي إنجازها وبين الدراسات الغابرة التي تم إنجازها وفي موضوعنا هذا والمتمثل في تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على التضخم في الجزائر أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع وفي هذا المبحث سنذكر مختلف الدراسات التي تحدثت عن موضوعنا هذا سواء باللغة العربية أم بالأجنبية.

● المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1- سمير شبانة، أحسين عثمانى (1986-2014) أثر تقلبات أسعار البترول على المعدلات التضخم في الجزائر (2016)

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

ولقد تم اعتماد المنهج أو الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم وصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التوازنية بين الأثر الناجم بين المتغيرات المراد دراستهم واستخدم لهذا الغرض اختبار العلاقة السببية لغرانجر واختبار دوال الاستجابة الدفعية توصلت هذه الدراسة إلى أن:

✓

✓ لا توجد علاقة بين تقلبات أسعار البترول والتضخم لا في المدى الطويل ولا في القصير كما ان هناك أثر سلبي لصدمة البترول على معدلات التضخم

2- رياض دريني، حاتم الجمالي، عرفات فروخ 2016 أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حيث عاجلت هذه الدراسة تحليل تأثير صدمات أسعار النفط على معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي في دول مصدرة ومستوردة لهذه المادة الحيوية حيث تضم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حيث اعتبرت (تونس-المغرب) دول مستوردة و(الجزائر-البحرين-المملكة-العربية السعودية-ايران) دول مصدرة وكانت فترة الدراسة ما بين يناير 2000 ويوليو 2015 وتم استخدام نموذج VAR الهيكلي في لهذا الغرض.

حيث كانت النتائج المتواصل المتوصل إليها كما يلي:

- تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل لها تأثير كبير على سعر الصرف الحقيقي التابع للبلدان المستوردة.
- التأثير على التضخم تمتصه جهود أسعار المنتجات المدعومة.
- صدمات أسعار النفط لا تفسر على وجه الخصوص الاختلاف بين المتغيرات في الاقتصاد الجزائري وإيران لدول مصدرة كما تحدد أيضا تأثيرا على المتغيرات معاً ذات الدلالة الاحصائية والاقتصادية وذلك في باقي البلد.

3- حسن تشوكتش كبير - مصطفى بوشامة: (2016)

تحت عنوان: تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري

تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري حيث قام الباحثات إلى دراسة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك في فترة تمثلت في 2001-2015 حيث تم استخدام تقنيتي دوال الاستجابة الدفعية وتفكيك مكونات التباين وكانت النتائج المتوصل إليها على الشكل التالي:

- الصدمة الموجبة في أسعار النفط له أثر معنوي موجب على فجوة الناتج أما معدل التضخم فإن الأثر جاء موجب وغير معنوي إحصائيا.
- فشل السياسة النقدية في التفاعل مع المتغيرات المستهدفة (معدل التضخم فجوة الناتج) في حين أنها سجلت استجابة موجبة ومعنوية للصدمة في أسعار النفط.

4- شلوفي عميرة وعراوي عبد الباسط(2017): تحت عنوان العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة العلاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي وهذا باستخدام سلسلة زمنية للفترة 1980-2016 بالاعتماد على نموذج عينه التضخم (TR) غير الخطي باستعمال المتغيرين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم CDI باستخدام دالة Serni logue وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين من خلال وجود أثر للعبء في حدود 5.6% رفعت هذا المستوى ليس هناك أي تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في حين أن المستويات التي تتجاوز معدل 5.6% من معدلات التضخم لما تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي وخلص الباحث أن على السلطات النقدية للبلد باتباع سياسة نقدية تهدف إلى استهداف معدلات التضخم أقل من هذا المستوى للحفاظ على الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

5- جابري فاطمة الزهرة والياس الهناني فراح (2015): تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الاتفاق الحكومي في الجزائر

هدفت الدراسة إلى معرفة تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاتفاق الحكومي وكانت فترة الدراسة ما بين 1978-2013 وتم استخدام المنهج القياسي ARDL في ذلك وبعض المتغيرات نذكر منها الانفاق العام على الناتج المحلي الخام الإجمالي-سعر النفط-سعر الصرف الحقيقي-إجمالي الإيرادات العامة.

وكانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- وجود علاقة بين سعر النفط والاتفاق الحكومي على المدى الطويل.
- إجمالي الإيرادات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ليس لهما الأثر المعنوي على المدى الطويل بل على المدى القصير فقط.

6- محمد بن الباز - لخضر اللوغليشي - هجيرة غانم (2018): أثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1986-2018 وتم استخدام تطبيق الاختيارات المتبعة في الاقتصاد القياسي، الحديث والذي يبنى بدوره على اختيار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختيارات القياسية التي تتلاءم مع هاته الخواص وكذا أسلوب التكامل المشترك لجرها نسون وبعد تأكيد هاته الدراسة على عدم وجود تكامل مشترك بين سعر النفط ومعدل التضخم ولهذا تم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- وجود أثر سلبي لسعر النفط على معدل التضخم.

7- حيدر عباس دريبي (2016): تهدف هاته الدراسة إلى تبيان أثر العمق المالي ومعدل سعر صرف الدنيا على معدل التضخم في العراق باستخدام بيانات سنوية وكانت فترة هذه الدراسة من 1970-2014 وبلاستعانة باختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ Vecn.

وكانت من أهم النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل سعر الصرف والتضخم مع وجود علاقة سلبية في اتجاه واحد من معدلات سعر الصرف إلى معدلات التضخم في المدى القصير والطويل على حد سواء، وقد أشار الباحث على أنه يجب على السلطات النقدية العراقية أن تعمل على زيادة تمكنها في المعروض النقدي حتى لا تعكس زيادتها في صورة زيادة في معدلات التضخم مع انتهاج سياسة لسعر الصرف العراقي مقابل الدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار معدلات التضخم وتجنب آثارها السلبية في المدى القصير وال المدى الطويل.

8- موساوي سمية - بن الزاوي عبد الرزاق (2018): تحت عنوان :

أثر المتغيرات الاقتصادية (النفط معدلات التضخم ومعدلات الفائدة على سعر الصرف الحقيقي.

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين آثار المتغيرات التي ذكرها سابقا على سعر الصرف الحقيقي في الاقتصاد الجزائري وثم التركيز على الأزمة النفطية الأخيرة التي كانت سنة 2014 كما أظهرت أهم الآثار التي مست المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وثم استخدام المنهج التحليلي وذلك باستخدام أدوات القياس الاقتصادي ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر منها:

- تقلب المتغيرات يساعد في تذبذب قيمة الدينار.
- يوجد علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية وهذا ما يبينه نموذج تصحيح الخطأ.

• المطلب الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية:

1- Shahryar Mkharov –john Mamadov- Fariz Akhmedov the effect of oil prices on unflation in Azerbaijan 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى العلاقة بين التضخم وأسعار النفط وسعر الصرف في أذربيجان مستخدمة في ذلك نموذج تصحيح الخطأ المتجه Vecm وكانت فترة الدراسة ما بين 1995-2017 كما أكدت نتائج طريقة التكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات وعلاوة على ذلك تظهر نتائج تقدير Vecm أن أسعار النفط وسعر الصرف لهما تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على التضخم في المدى الطويل هذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط 1% وسعر الصرف يزيدان التضخم نسبة 0.58% و 1.81% على التوالي ويعمل سعر الصرف كفتاة انتقال من أسعار النفط إلى التضخم.

2- Afia Malik s study.(2016)- The Impact of oil prise Changes on inflation in pakistan.

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير آثار تغيرات أسعار النفط على التضخم في باكستان مستخدمة في ذلك إطار منحني فليس المعزز وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1979-2013.

وأظهرت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم خاصة عند ارتفاع أسعار النفط بشكل مباشر.

3- Mohd shahidan Shari et al(2013)the effects of oil price changes And Exchange Rate : Evidence from Malaysia Volatility on Unemployment .

استعرضت الدراسة آثار التغيرات أسعار النفط وتقلب أسعار الصرف على التضخم: دليل من ماليزيا حيث أتبعنا التحليل التجريبي، تبدأ بتحليل خاصية السلاسل الزمنية للبيانات و تم تطبيق في هذه الدراسة تقنية التكامل المشترك المستندة إلى Jolansen.VAR على فحص العلاقة الطويلة الأجل بين سعر النفط والبطالة وكانت النتائج المتوصل إليها:

■ وجود علاقة طويلة المدى بإجراء نموذج تصحيح الخطأ المنتجة لتحقيق من ديناميكيات المدى القصير.

■ وجود أن الديناميكيات في المدى القصير كما أنها تتأثر بالتوازن على المدى الطويل للقدرة.

وتم إجراءات السلبية حيث وجد أن أسعار النفط لا تؤثر على البطالة في حين أن سعر الصرف له تأثير على البطالة.

4- Diane Chuikov yasmina Churash kovic and slavica Manic -The effects of chnges in oil prices on mflation in Central and Eastern Europeam countries.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تأثير تغيرات أسعار النفط على معدل التضخم في أحد عشر دولة في وسط وشرق أوروبا وقد تم استخدام نموذج التبديل ماركوف القائم على الموجة من أجل التمييز بين التأثيرات في آفاق زمنية مختلفة، وقد أوضحت هذه الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط على معدلات التضخم منخفض نسبيًا في دول وسط وشرق أوروبا مثل الزيادة في سعر النفط بنسبة 100% يتبعه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 1 إلى نقطة مئوية.

كما أوضحت هذه الدراسة أيضا إلى أن التأثير الغير المباشر لأسعار النفط على معدل التضخم في هاته الدول هو أكثر كثافة من التأثير المباشر.

5- Miloud Shahab Abdallah Serraj Study Oil prices and unflation in Algeria

تهدف هذه الدراسة إلى العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط ومعدل التضخم في الجزائر، وكانت فترة الدراسة بين 1970 -2014 وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL كما بينت الدراسة وجود تأثير غير خطي لأسعار النفط على التضخم كما تم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم بينما لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انخفاض أسعار النفط والتضخم.

6- Consuela Necsubescu and Iuninita Serbanescu 2013.

من بين الظواهر الاقتصادية السلبية الموجودة في أي بلد يوجد ظاهرة التضخم ونلاحظ في هذه الدراسة أنها هدفت إلى تحليل العلاقة بين معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة مثل سعر الصرف والمعدل الإسمي للراتب في دول رومانيا فضلا عن تحليل تطور بيانات هذه المتغيرات، وهذا بهدف إثبات العلاقة السببية بين معدل التضخم وسعر الصرف بين معدل التضخم ومعدل الراتب الإسمي.

وقد استخدم الأسلوب الإحصائي وطرق الانحدار لسلاسل زمنية سنوية لهذه المتغيرات الثلاثة وكانت فترة الدراسة ما بين 2000 إلى 2012 وتوصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم السنوي لديه تأثير قوي على سعر الصرف والمعدل الإسمي للراتب خلال الفترة المراد دراستها فانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والنقصان في متوسط الراتب.

خاتمة الفصل:

وكخلاصة لفصلنا هذا يمكننا استنتاج ان النفط باعتباره المتغير المستقل والذي يحظى بأهمية كبيرة وبالغة على المستويين المحلي والعالمي اذ يتحدد سعره نتيجة قوى العرض والطلب ويتميز بعدة أنواع تتعدد باختلاف مهمتها حيث يوجد السعر المعلن والسعر الحقيقي وسعر الإشارة هذه الأسعار تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية يتم تداولها في مكان معين يدعى سوق النفط العالمي والنفط باعتباره مادة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها خاصة في المجال الاقتصادي و التعامل بين الدول المتقدمة خصوصا كان لا بد من وضع منظمات و هيئات تعمل على الاعتناء بالدول النفطية لتطوير التعامل الاقتصادي و ذلك مثل: منظمة الأوبك و منظمة الدول المصدرة للبترو و الطاقة و كذلك منظمة الدول العربية و التي من اهم أهدافها الحفاظ على استقرار الأسعار كما شهدت هذه الأسواق تغيرات في الأسعار وصلت في النهاية الى تدني حاد لهذه الأخيرة أدت الى وقوع عدة أزمات بدأها من ازمة 1986 و الازمة الاسيوية سنة 1997 و كذا ازمة 2008 و ازمة 2014 و هذه الازمات تركت اثار سلبية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الوطني بصفة خاصة أدت بدورها الى حدوث مشاكل اجتماعية عويصة تمثلت في ظاهرة التضخم و كان لا بد من وجود حلول لهذه الظاهرة للحد منها و الكف من أذاها و تخفيفها و اتضح بان هناك علاقة تأثير وتأثر بين أسعار النفط و معدل التضخم .

الفصل الثاني :

دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط
على معدل التضخم في الجزائر

مقدمة الفصل:

مرت الجزائر بعدة تقلبات في الفترة ما بين (1970-2019) على مستوى الاقتصاد ومن بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت هي الكتلة النقدية ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة بالإضافة الى أسعار البترول التي تحتل الصدارة في الاقتصاد وفي هذا الفصل سنحاول تحليل وتفسير البيانات وتوضيح اهم التغيرات التي تطرأ على المتغيرات خلال الفترة ولتوضيح العلاقة التي تربطها ببعضها البعض حيث لجئنا الى استخدام الدراسة القياسية في ذلك.

ان استخدام الدراسة القياسية لها أهمية كبيرة لما تقدمه من معلومات و نتائج حول العناصر الأساسية التي تتميز بها ظاهرة ما عبر الزمن فمن خلال المتابعة للتطور العام للسلاسل الزمنية يمكننا بصورة جيدة من التنبؤ بكيفية تطورها مستقبلا كما يساعدنا في تحديد مختلف العوامل المؤثرة فيها لذلك جاءت النماذج الاقتصادية القياسية من اجل دراسة السلاسل الزمنية و التنبؤ بالمتغيرات و العوامل التي تؤثر عليها في مختلف المجالات الاقتصادية و سنقوم بتوضيح الآثار التبادلية بين متغيرات الدراسة و هي التضخم و أسعار البترول و ذلك بدراسة استقراره السلاسل الزمنية بالنسبة لكل متغير و تطبيق

تقنية التكامل المشترك لغرانجر وانجل و تقنية السببية و ذلك باستخدام برنامج **10EViews**

وقد قسم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

❖ **المبحث الأول:** تقديم وتحليل المتغيرات والأدوات المستعملة في الدراسة

ان المتغيرات المراد دراستها تتمثل في أسعار البترول والتضخم والتي تعبر عن قيم وبيانات سنوية حقيقية خاصة بها ومحاوله استنباط درجة التأثير والعلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة ما بين 1970-2019

● **المطلب الأول:** تحليل ووصف متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى تقديم متغيرات الدراسة بالإضافة الى تمثيل تطور هذه التغيرات في اشكال بيانية.

■ **فرع 1:** تقديم متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض و تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة و المتمثلة في معدل التضخم و أسعار النفط بالاعتماد على أسلوب الوصفي التحليلي على مدى فترة الدراسة (1970-2019) ومن اجل تحديد العلاقة و اتجاه السببية لأثر أسعار البترول على معدل التضخم بالجزائر تم الاستعانة بمعطيات سنوية للمتغيرين خلال الفترة (1970-2019) و لقد تم اختيار طريقة التكامل المشترك لغرانجر و انجل و التقنية السببية نظرا لإعطائها نتائج دقيقة مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة الى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول اثر الصدمات الهيكلية حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس كما اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات سنوية تتعلق بمتغيرات الدراسة و هي معدل التضخم و أسعار النفط و هي تغطي الفترة (1970-2019) لكن نتيجة لعدم تجانس بيانات السلسلتين الزميتين حيث ان سلسلة معدل التضخم عبارة عن نسب مئوية و سلسلة أسعار النفط مقدرة بالدولار الامريكي فإننا سوف نتعامل مع اللوغاريتم النبري لهذه السلاسل و بالتالي فان المتغيرات الجديدة ستشملها الدراسة فهي LINF لمعدل التضخم و LPOIL لأسعار البترول.

■ الفرع الثاني: تمثيل تطور تغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح مسار تطور تغيرات الدراسة وذلك من خلال تجسيد السلاسل الزمنية وتمثيلها في اشكال بيانية.

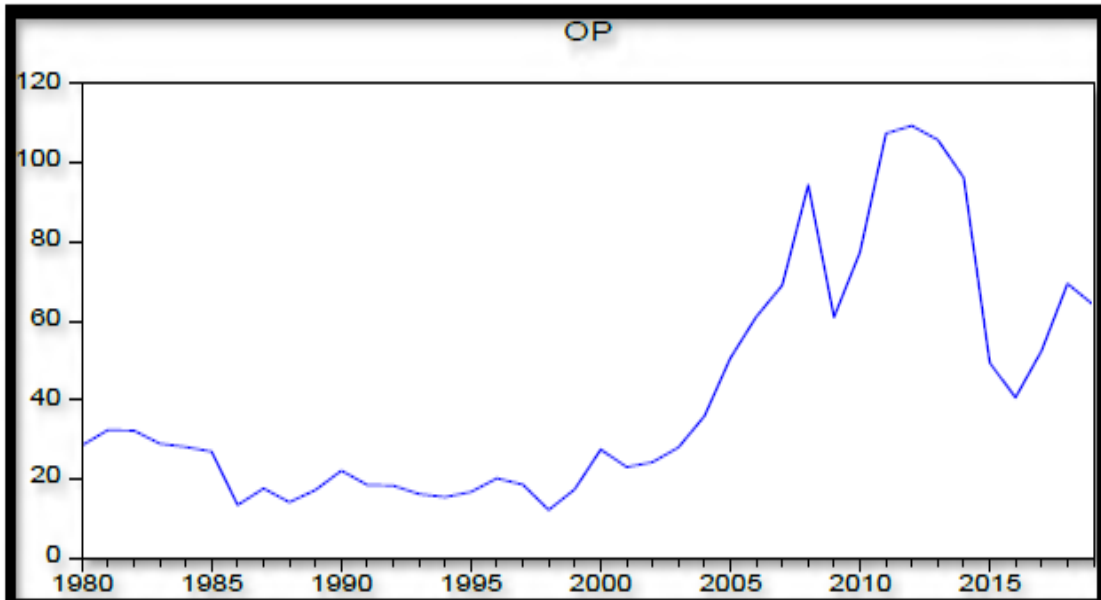
1 دراسة وصفية لبيانات سلسلة أسعار البترول:

سنشير من خلال هذه الفقرة الى التحليل الاحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة أسعار البترول.

1-1 التحليل الاحصائي لسلسلة أسعار البترول:

تمثل هذه السلسلة أسعار البترول للبرميل المقاسة بوحدة الدولار الأمريكي حيث تتكون من 49 مشاهدة ممتدة من سنة 1970 الى غاية 2019 بمتوسط حسابي 41.64 وقيمة عظمى قدرت ب 109.45 دولار امريكي للبرميل سنة 2012 وقيمة صغرى قدرت ب 12.28 دولار امريكي للبرميل سنة 1998 واللذان تعكسان لنا على الترتيب اعلى وأدنى قيم هذه السلسلة وتشنت هذه السلسلة مقاسة بانحراف معياري قدره 29.40 وبيانات السلسلة مبينة في الشكل التالي رقم 1-2:

الشكل رقم (1-2) : تطور أسعار البترول خلال الفترة من (1980-2020)



المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

1-2 التحليل الاقتصادي لسلسلة أسعار البترول:

من خلال الشكل رقم 1-2 يمكن تقسيم تطور اسعار البترول خلال الفترة 1970-2019 الى مرحلتين :

المرحلة الأولى (1970-1999):

شهدت أسعار البترول خلال هذه المرحلة عدة تقلبات متأرجحة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى فبدأت أسعار النفط في التهاون من السعر الذي وصلت اليه من 1970 إضافة الى تهاويه أيضا سنة 1980 وذلك بسبب الحرب العراقية الإيرانية وفي سنة 1981 بلغ 39 دولار للبرميل قبل ان يبدأ مسيرة التراجع بداية من سنة 1982 ليصل الى نحو 14 دولار للبرميل ثم 10 دولارات للبرميل في عام 1986. ويوصف عام 1986 بأنه الاسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول الى ما يقارب 8 دولار للبرميل وتواصل هذا التراجع الى غاية سنة 1988 نظرا لعدة أسباب منها:

1- انخفاض الطلب على البترول سنة 1985

2- المنافسة الشديدة التي واجهتها دول الاوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية كبريطانيا والنرويج.

3- تطور انتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق البترولية في السبعينات والاختلاف الحاصل بين دول الأوبك واستخدام كل من العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت لسياسة رفع الإنتاج احتجاجا على ارتفاع انتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال.

ثم شهدت أسعار البترول تحسن خلال سنتي 1989 و1990 على أثر حرب الخليج الثانية لكن هذا التحسن لم يدم طويلا. حيث عرفت انخفاضا حادا سنة 1998 فهوى سعر البترول الى 12.28 دولار حيث تعرضت السوق البترولية العالمية سنة 1998 الى مجموعة من الظروف. أدت الى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول من بينها تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من انتاج البترول بسبب مشاكلها الاقتصادية. عودة العراق الى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة الغذاء مقابل قيمة البترول

1-2-2 المرحلة الثانية (2000-2019):

عرفت أسعار البترول خلال هذه المرحلة تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا وذلك نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار ومن أهمها احداث 11 سبتمبر 2001 الحرب الامريكية البريطانية ضد العراق حيث سجلت أسعار البترول ارتفاعات متواصلة واستطاعت ان تسلك اتجاها تصاعديا منذ ذلك الحين حيث وصلت الى 28.1 دولار للبرميل الواحد سنة 2003 لتصل الى مستويات قياسية بعد ذلك ولقد اثرت هذه الحرب تأثيرا كبيرا على السوق النفطية رغم تعويض البلدان البترولية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق والمتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي خاصة من طرف السعودية. وإيران وفي سنة 2004 عرف العالم صدمة بترولية أخرى فوجد ان الأسعار قد وصلت الى 51.1 دولار للبرميل وهذا راجع الى توقف الانتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكس البترولية مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط حتى بلغ انتاج الأوبك 30 مليون برميل في اليوم¹، وبقيت هذه الأسعار في ارتفاع مستمر الى ان قاربت 94.45 دولار للبرميل في سنة 2008.

لكن مع تعمق الركود في أواخر سنة 2008 و الأشهر الأولى من سنة 2009 على اثر الازمة المالية لسنة 2008 برزت مخاوف جدية حول تأثير الازمة المالية على الاستثمار في قطاع النفط في انخفاض أسعار البترول الى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 وسبب ذلك كله يرجع الى أواخر سنة 2008 حيث اشتدت المضاربة على أسعار البترول و ساهمت في ارتفاعها و وصولها الى 147 للبرميل في جولية 2008 وهو اعلى مستوى لها في التاريخ الا ان الاسعار انهارت في النصف الثاني من هذه السنة بعد ان تقلصت المضاربة و ضعف الطلب فأفلست المصارف الامريكية الكبرى و انهارت شركات الرهن العقاري و اتخذت الأوبك قرارا في اجتماع وهران التاريخي بالجزائر بعمل اكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة و على اثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين فسجلت اعلى مستوى لها ب 109.45 دولار للبرميل سنة 2012 و يرجع ذلك الى الارتفاع

1 - نورهان الشيخ. سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي مجلة قضايا العدد 6 المركز الدولي للدراسات المستقبلية القاهرة اوت 2009 ص 15.

المتوالي للطلب المتزايد على النفط نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي و ذلك على الرغم من تحركات السعريّة التي جاءت متأثرة بالظروف الجيوسياسية و الأمنية التي شهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا خصوصا بعد تفاقم بعد تفاقم الوضع في ليبيا الى جانب الصحوة التي تشهدها أسواق السلع ومنها النفط الذي شكل جذبا كبيرا للمستثمرين بسبب تراجع أسعار العملات الرئيسية وعلى رأسها الدولار بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي مر بها الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة الديون السيادية التي طالت عددا من دول الاتحاد بالإضافة الى الحظر على تصدير النفط الإيراني الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي سنة 2012 ما تسبب في خروج مليون برميل يوميا من نفطها من السوق وادى هذا الامر الى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما ابقى أسعار البترول عالية .

لكن لم يدم هذا الانتعاش طويلا حيث شهدت أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مدويا اذ كان سعر البترول في حدود 105 دولارات للبرميل سنة 2013. ولكنه انحدر الى 64.1 دولار للبرميل سنة 2019 و يعزى هذا الهبوط الى ما يسمى اساسيات السوق متمثلة في التفاعل بين العرض و الطلب فضلا عن قوة العملة الأمريكية الدولار و تأثير نشاط المضاربين في الأسواق .وظفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ووفرة الامدادات حيث أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار¹ كما اسهم أيضا في التراجع الشديد الأسعار البترول كما ضعف النمو في منطقة اليورو و تباطؤه في الصين و البرازيل وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر النفط.

2-دراسة وصفية لبيانات سلسلة معدل التضخم:

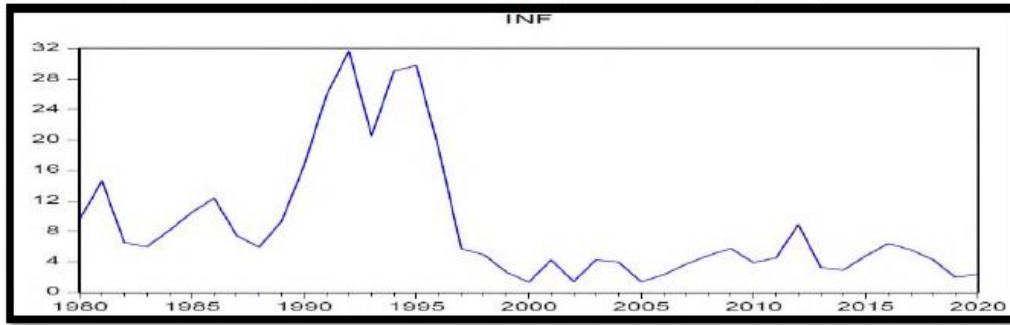
من خلال هذه الفترة سنتطرق الى التحليل الاحصائي والتحليل الاقتصادي لسلسلة معدل التضخم بالجزائر.

1- صندوق النقد الدولي التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019 علمنا المترابط واشنطن اوت 2019 ص 24.

التحليل الاحصائي لسلسلة معدل التضخم:

تمثل هذه السلسلة معدل التضخم بالجزائر والمقاس بالنسبة المئوية حيث تتكون من 49 مشاهدة ممتدة من نسبة 1970 الى غاية نسبة 2019 بمتوسط حسابي 17.28% وقيمة عظمى قدرت ب31.67% سنة 1992 وقيمة صغرى قدرت ب1.34% سنة 2000 واللذان تعكسان لنا على الترتيب اعلى وادنى قيم عرفتها هذه السلسلة وتشتت هذه السلسلة مقاس بانحراف معياري قدره 6.67 وبيانات السلسلة مبينة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2: معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

التحليل الاقتصادي لسلسلة معدل التضخم:

من خلال الشكل الموجود أعلاه يمكن تقسيم تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة ما بين 1970-2019 الى مرحلتين:

المرحلة الأولى (1970-1999):

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم في فترة السبعينات حيث بلغ معدله وبالضبط في سنة 1980 الى 9.52% لينتقل الى 16.65% سنة 1990 ليرتفع الى 25.81% سنة 1991 ثم الى 31.7% سنة 1992 (اقصى معدل تضخم في هذه الفترة) وذلك راجع الى تدهور أسعار البترول على اثر الازمة البترولية لسنة 1990 حيث تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لازمة حادة تمثلت في حرب الخليج و التي ارتفعت الأسعار على اثرها في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل ثم انخفضت الى 18.44 دولار للبرميل سنة

1992 بعدما كانت في حدود 22.26 دولار للبرميل سنة 1990 اما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5 % (أي ب 11 نقطة) لكنه كان مؤقتا ليعود الى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 الى 29.05% و 29.08% على التوالي ثم لينخفض الى 18.7% سنة 1996 ثم الى 5.6% سنة 1997 و يرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا و الانتقال نحو اقتصاد السوق و عرفت هذه الفترة انخفاضا في قيمة العملة الوطنية التي أدت الى الحاق الضرر بمستويات الأسعار و التي مست بدورها أسعار المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة ما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى و كذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي على الطلب الكلي و كذا تدهور أسعار النفط و التي انتقلت من 28.64 دولار سنة 1980 الى 13.53 دولار للبرميل سنة 1986.

لكن الربع الرابع من هذه الفترة (أي مرحلة ما بين 1995-1999) تميزت بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي و ابرام اتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية و اعتماد سياسة نقدية انكماشية في اطار الإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي و نتج عنه استقرار نقدي تمثل في انخفاض معدلات التضخم و تحسن في معدل نمو الكتلة النقدية تماشيا مع تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكن سنة 1998 عرفت تضخما محسوسا مقارنة بسنة 1996 التي قبلها و سنة 1999 التي بعدها و يغرى ذلك التراجع الشديد في حجم الناتج المحلي الذي بلغ 1.8 بالمائة نتيجة تراجع أسعار البترول على اثر الازمة الاسيوية سنة 1997 حيث تعرضت السوق البترولية العالمية سنة 1997 الى مجموعة من الظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض و الطلب فتدهورت أسعار البترول الى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار حوالي 23.5 دولار في ديسمبر 1996 الى 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 مع تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل نمو الكتلة النقدية الذي لم يجد مقابل له والذي بلغ 16.3% ثم سجلت سنة 1999 استقرارا نقديا كاملا حيث بلغ معدل التضخم 2.65% نتيجة تقارب بين معدل نمو الكتلة النقدية 12.4% و الناتج المحلي الإجمالي ب: 12.6%.

المرحلة الثانية ما بين سنة 2000 – 2019 :

في هذه المرحلة نلاحظ ان معدل التضخم بدأ في الانخفاض ليصل الى 1.34% سنة 2000 و يمكن تفسير سبب هذا الانخفاض الى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي غير ان سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4.2% و يمكن ان يفسر هذا باثر ارتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي و برنامج الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع تكاليف الإنتاج و الاستيراد لكنه سرعان ما عرف تراجعاً الى 1.42% سنة 2002 و مرد ذلك هو انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية الى 17.30% ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعاً جديداً في معدل التضخم حيث بلغ 4.25% و هذا يمكن ارجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% المسجل سنة 2002 كما يلاحظ ان هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية في سنة 2003 و في سنة 2004 عاد معدل التضخم للانخفاض حيث سجل 3.96% و يعود ذلك الى عدة عوامل منها تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% و الذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح بالإضافة الى ارتفاع الاجر الوطني المضمون بنسبة 25% على اثر ثورة أسعار النفط لسنة 2004 حيث ارتفعت الأسعار و وصلت الى 51.1 دولار للبرميل و بقيت في ارتفاع مستمر الى ان قاربت 147 دولار للبرميل في جولية 2008 اما في سنة 2005 فقد قدر معدل التضخم ب 1.38% أي بتراجع قدر بجوالي نقطتين و نصف عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية بالإضافة الى انخفاض معدل السيولة المصرفية كهدف للسياسات النقدية عن طريق تدخل بنك الجزائر في اطار سياسات السوق المفيدة لامتنعاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي و كذا الاستمرار في تحسن أسعار النفط حيث سجلت 50.64 دولار للبرميل سنة 2005 و في سنة 2006 قدر معدل التضخم ب 2.31% ثم ارتفع في سنة 2007 الى 3.67% و ذلك راجع الى ارتفاع أسعار الجملة للخضر و الفواكه و أيضا ارتفاع الأجور و الرواتب دون ان يقابلها زيادة في الإنتاجية و أيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية الى 43% بالإضافة ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6% سنة 2006 الى 21.5% سنة 2007 بعدما قدر سنة 2005 ب 11.22% و كل هذه تعتبر عوامل داخلية

تساعد على ارتفاع معدل التضخم و في سنة 2009 قفز معدل التضخم الى 5.7 و السبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة كما يرجع هذا الارتفاع أيضا الى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008 حيث ان الازمة المالية أدت الى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي خاصة و ان 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر مع تراجع أسعار البترول من 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 الى 61.08 دولار للبرميل سنة 2009 اما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 الى 8.9 سنة 2012 و هو تقريبا ضعف المعدل السابق و تفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة على الرغم من التحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2012 لكن سنة 2013 سجلت تراجعا محسوسا و سريعا و هو ادنى تضخم منذ 7 سنوات حيث قدر ب 3.25% و عرف تضخم أسعار المواد الغذائية تراجعا حيث بلغت وتيرته 3.18% و هي اضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006.

واصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9% و هو ما يمثل مكسب للدفع نحو الاستقرار النقدي لكن سنة 2015 عرفت ارتفاعا في معدل التضخم حيث قدر ب 4.78% و استمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2016 حيث وصل معدل التضخم 6.39% و هذا بسبب انخفاض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار للسداسي الأول من 2014 الى 58.23 دولار للبرميل في السداسي الأول من 2015 بالإضافة الى قانون المالية سنة 2016 و الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود الذي انعكس بدوره على أسعار كل السلع و الخدمات و مع حلول سنة 2017 عرف معدل التضخم تراجعا حيث بلغ 5.59% و استمر هذا التباطؤ الى غاية سنة 2020 حيث كان معدل التضخم يقدر ب 4.6% سنة 2018 لينتقل الى 2.4% سنة 2020 و هذا راجع الى عودة أسعار البترول الى الارتفاع إضافة الى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في سنة 2016 في اطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكلية و تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في افق 2030 .

■ المطلب الثاني: مفاهيم حول اختبارات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب الى مختلف المفاهيم الخاصة بنموذج التكامل المشترك لغرانجر انجل بالإضافة الى تقنية السببية كما يجب علينا اختبار هذا النموذج المذكور سابقا

1- مفهوم اختبار التكامل المشترك:

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على ان المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الاجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الاجل. وهكذا فان فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الاجل الطويل يؤول اليه النظام الاقتصادي.

وأن اهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية:

* منهجية انجل جرانجر

* منهجية جوهانسن - جسليوس

تعد منهجية انجل - غرانجر من اهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرضية الصفرية القائلة (بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)¹ فذلك بتقدير الانحدار لمتغير اخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. تم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي فاذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرضية الصفرية عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة. اما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

1 - السيد متولي عبد القادر نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل او التكامل المشترك للسلاسل الزمنية منتدى الاحصائيين العرب 2006 ص8

الخطوى الأولى:

وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين (Xt)

(Yt) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \dots\dots\dots 1$$

شرط ان تكون المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة.

- استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة لتحقيق من الدرجة التكامل.

- يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة.

- يتم اختبار استقرار البواقي (et) فاذا تم قبول فرضية العدم (H0 :B=0)

نستنتج بان سلسلة البواقي المقدره من النموذج السابق على جذر الوحدة أي انها غير مستقرة ومنه

سينتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج والعكس في حالة التوصل

من خلال هذا الاختبار الى رفض فرضية العدم (H0 :B=0)

الخطوى الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (Error correcting term)

يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين (Xt و Yt) متكاملين تكاملا مشركا لبيان العلاقة. في

الاجل والقصير وبعد ذلك تقوم بإدخال البواقي المقدره في الانحدار طويل الاجل كمتغير مستقل مبطنًا

لفترة واحدة في نموذج علاقة القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير مستقرة كما في المعادلة الاتية¹:

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_t + a_2 e_{t-1} + e_t \dots\dots\dots 2$$

حيث ان :

(Δ) الفرق الأول

(et) حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي احصائيا

(e t-1) حد تصحيح الخطأ نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة

1 - محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 ص 688

2- تحليل استقرارية السلاسل الزمنية :

اسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية (time series Analysis) خلال السنوات الأخيرة في إيجاد طرق دقيقة للتنبؤ و الحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي الى تحليل سليم للمتغيرات و العلاقات الاقتصادية و ذلك يمكن تجنب الاثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة . و لبيان ذلك سيبدأ التحليل بمناقشة مفهوم استقرار السلاسل الزمنية مع الإشارة لأبرز الاختبارات الفاحصة لها

هناك افتراض ضمني و لكنه جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير الا وهو ان هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية الاستقرار (stationary) او بلغة النجل - جرانجر (Engle- Granger) تعتبر السلاسل الزمنية متكاملة من درجة صفر (0-1) و في غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا (spurious Regression) أي بمعنى ان متوسط و تباين المتغير غير مستقلين عن الزمن¹.

ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2) و زيادة المعنوية الإحصائية للمعلومات المقدرة (t) و (F) بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) يرجع ذلك الى ان البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها و يحدث هذا غالبا في موجات الكساد او الركود التي تحتاج مختلف اقتصادات العالم² و يعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة و تحليل السلاسل الزمنية و ما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فانه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و منطقية كقيمة (R^2) او قيمة إحصائية (t) و التي تكون اعلى مما هي عليه او إحصائية

1- عابد العبدلي تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر السنة التاسعة العدد 27 . 2005 ص 18-19

2- محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 ص 621

(D-W) التي ستكون اقل مما هي عليه و تعد سلسلة زمنية ما مستقرة (stationary) اذا تحققت الخصائص¹ التالية:

$$E(Y_t) = U \dots\dots\dots 3 \text{ (أ) ثبات متوسط القيم عبر الزمن.}$$

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - U)^2 = \sigma^2 \dots\dots\dots 4 \text{ (ب) ثبات التباين variance عبر الزمن}$$

(ج) ان يكون التباين المشترك covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير

$$y_{t-k} = \sum [(y_t - U)(y_{t-k} - U) \dots\dots\dots \text{Cov}(y_t \dots\dots\dots) \dots\dots\dots] \dots\dots\dots (5)$$

حيث ان (μ) الوسط الحسابي و (σ²) التباين و (y_k) معامل التغير

3- اختبار السببية

يستخدم نموذج جرانجر (granger) في اغلب دراسات السلاسل الزمنية و يطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على ان التغير في القيم الحالية و الماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر و طبقا لذلك ان التغير في قيم (X_t) يتسبب بواسطة المتغير (Y_t) اذا توقع قيمة (X_t) بدقة اكبر باستخدام القيمة السابقة ل (X_t) إضافة الى القيم السابقة ل (Y_t) بدلا من القيم السابقة ل (X_t) فاذا كانت قيمة² الاختبار الاحصائي (F) اكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض الفرضية (Y_t) تسبب (X_t) حسب مفهوم جرانجر و من اجل اختبار هل (X_t) تسبب (Y_t) يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة ل (X_t) على قيمتها الماضية بالإضافة الى القيم الحالية

7 و الماضية ل (Y_t) و هناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية³

1- اتجاه احادي السببية من (X) الى (Y) : (X → Y)

2- اتجاه احادي السببية من (Y) الى (X) (Y → X)

1- مصدر سابق ص 648 لمحمد عبد القادر عطية

2-c.n.crq;er so;e recent develop;ent in qcoscept Of cousslllg.j-ournql of econnotries .

VOI.39.P202.1998ss

3- ناظر حلمي منشد تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر و تونس و المغرب للمدة 1975-2000 رسالة دكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة كانون الأول 2004 ص 133

3- سببية ثنائية الاتجاه ($X \leftrightarrow Y$)

4- الاستقلالية ($X - Y$)

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين:

$$y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j y_{t-j} + U_t \quad (6)$$

$$X_t = \delta_0 y_t + \sum_{i=1}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j y_{t-j} + V_t \quad (7)$$

ويتم تحديد طبيعة العلاقة و اتجاه السببية بين المتغيرين (X_t) و (Y_t) طبقا لنتائج اختبار فرضية العدم (H_0) في المعادلة 6 و فرضية العدم (H_0) في المعادلة 7 منه لكل قيم (i) و (j) باستخدام إحصائية اختبار (F) للقيود الخطية¹

$$F = \frac{(SSR_r - SSR) / m}{SSR_{\mu} / (n - k_{\mu})} \quad (8)$$

حيث ان:

(SSR_r) مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد (و هو الذي يشترط ان تكون فيه قيود خطية

و تتحول الى نموذج برمجة خطية)

(SSR_u) مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد (لا يوجد فيه قيود)

(K_u) عدد المعالم في النموذج

(m) عدد القيود

(n) عدد المشاهدات.

1- صالح إبراهيم السحيباني سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة السعودية) جامعة الملك سعود الرياض 2007 ص 16

❖ المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم وجب استخدام بيانات سنوية تخص متغيرات الدراسة الا وهي أسعار النفط و معدل التضخم و ذلك في الفترة ما بين (1998-2020) و نظرا لوجود عدد هائل من النماذج المساعدة في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس و التحليل الكمي استخدمنا في ذلك نموذج التكامل المشترك لانجل جرانجر و التقنية السببية

▪ **المطلب الأول** عرض النتائج المتوصل اليها

خلال هذا المطلب سنحاول عرض مختلف النتائج المتوصل اليها جراء هذه الدراسة

1- جدول الاحصائيات الوصفية :

1) Statistiques descriptives

	LINFLATION	LPOIL
Mean	1.192275	3.900277
Median	1.370254	4.027674
Maximum	2.185090	4.695468
Minimum	-1.081274	2.507972
Std. Dev.	0.658323	0.598215
Skewness	-1.766389	-0.591745
Kurtosis	7.081957	2.584243
Jarque-Bera	29.14289	1.573503
Probability	0.000000	0.455321
Sum	28.61461	93.60666
Sum Sq. Dev.	9.967947	8.230804
Observations	24	24

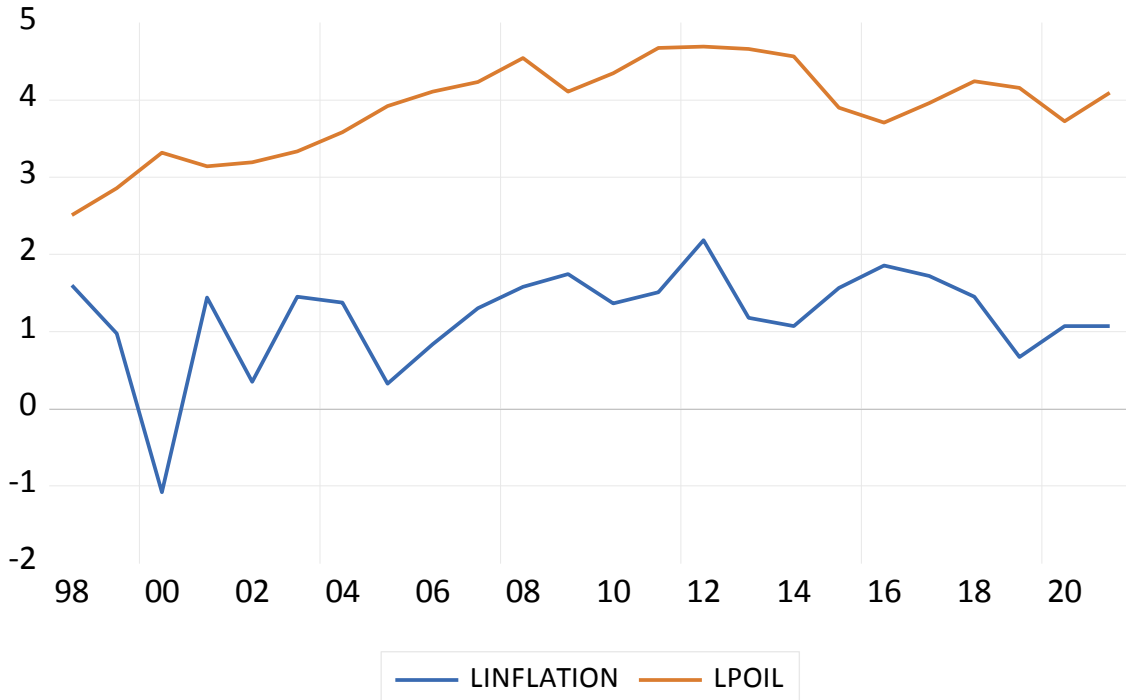
المصدر : بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

نلاحظ من خلال الجدول الأول ان كلتا السلسلتين الخاصتين بأسعار النفط و معدلات التضخم قد تم معالجتهما ببرنامج ايفيوز و تحصلنا على المعطيات التالية التي نبدئها بمعدل التضخم حيث مجموع الملاحظات كان 24 ملاحظة و نلاحظ ان القيمة 1.19 % هي قيمة الوسيط كما ان قيمة متوسط السلسلة بلغ 1.37 % بالإضافة الى القيمة القصوى في السلسلة بلغت 2.18 % وهذا سنة 2013

و القيمة الدنيا للسلسلة بلغت -1.08% و هذا سنة 2000 كما نلاحظ أيضا ان قيمة معدل التضخم حسب اختبار ستودنت بلغت 0.65% وحسب اختبار (Skewness) بلغت 1.76 و أيضا حسب اختبار (Kurtosis) بلغت 7.08% كما يلاحظ أيضا القيمة حسب الاختبار (Jarque-Bera) 29.14% والقيمة الاحتمالية لهاته السلسلة معدومة حيث كان مجموع معدلات هاته السلسلة 28.61 ومجموع مربعات البواقي كان 9.96 اما بخصوص سلسلة أسعار النفط فقد كانت القيمة الوسيط هي 3.90 دولار اما قيمة متوسط السلسلة بلغ 4.02 دولار بالإضافة الى القيمة القصوى في السلسلة بلغت 4.69 دولار وهذا سنة 2013 والقيمة الدنيا للسلسلة بلغت 2.50 دولار وهذا سنة 1998 كما يلاحظ حسب الاختبارات ستودنت (Skewness-) -2.58 (0.59) - 0.59) القيم التالية وهي على ترتيب (Kurtosis-Jarque-Bera) 1.57 (1.57) وكانت القيمة الاحتمالية لهاذه السلسلة 0.45% حيث كان مجموع أسعار هذه السلسلة 93.60 دولار ومجموع مربعات البواقي 8.23 دولار.

2- منحني تقديم المتغيرات :

2)Présentation graphique :



المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 ان في الفترة الممتدة ما بين (1998-2020) كانت أسعار النفط ومعدلات التضخم في تذبذب مستمر حيث نلاحظ ان أسعار النفط كانت سنة 1998 ب 2.5 دولار في حيث كانت معدلات التضخم قد بلغت 1.7% في السنوات (2000-2008) فنلاحظ ان أسعار كانت في مرحلة ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 2000 قيمة 3.3 دولار وذلك دواليك حتى 2008 حيث سجل سعر النفط حسب معطيات المنحنى 4.5 دولار للبرميل اما في خصوص معدلات التضخم فنلاحظ انها واجهت هبوطا مدويا حيث بلغ معدل التضخم سنة (2000) ما يقارب 1.08% وهذا اقصى معدلات السلسلة لتعاود الارتفاع من جديد حيث بلغت في السنوات (2002-2004-2006-2008) المعدلات التالية على التوالي (0.4-1.4-0.5-0.6) % في حين بلغت أسعار النفط سنة 2012 ما يقارب 4.6 دولار واستقر هذا السعر من (2015-2012) اما في سنة 2016 فقد نلاحظ ان الأسعار قد هبطت الى حدود 3.7 دولار ثم سجلت هذه الأسعار حيث بلغت سنة 2018 ما يقارب 4.4 دولار ومنذ ذلك الحين والى يومنا هذا والاسعار في تذبذب مستمر فتارة في الارتفاع وتارة في الانخفاض اما من جانب معدلات التضخم فهي قد واجهت عند انخفاضات متكررة وذلك في سنة 2010 و 2011 حيث بلغت المعدلات 1.3% و 1.2% اما في سنة 2012 فقد ارتفعت المعدلات لتبلغ اقصى قيمة لها وهي 2.18% ومنذ تلك السنة ومعدلات التضخم في انخفاض مرة وارتفاع مرتين وهذا الى يومنا هذا

3- نلاحظ من خلال الشكل رقم 3 و النتائج المتحصل عليها بان التضخم في المرحلة الأولى لا يوجد احتمال الارتباط مع متغير أسعار النفط الا ان في المرحلة الثانية يوجد ارتباط احتمالي بين متغير أسعار النفط و معدل التضخم و يقدر ب 0.21 .

3)Corrélations entre les agrégats(grandeurs économiques) :

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 10/12/21 Time: 14:30			
Sample: 1998 2021			
Included observations: 24			
Correlation			
Probability	LINFLATIO	LPOIL	
	N		

LINFLATION	1.000000		

LPOIL	0.262171	1.000000	
	0.2159	-----	

4- اختبار ثبات المتغيرات (Test de Stationnarite) :

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>			
	LINFLATION	LPOIL	
t-Statistic	-4.2450	-2.6427	
Prob.	0.0033	0.0993	
	***	*	
t-Statistic	-4.7383	-1.8390	
Prob.	0.0051	0.6525	
	***	n0	
t-Statistic	-1.7438	0.7474	
Prob.	0.0770	0.8688	
	*	n0	
<u>At First Difference</u>			
	d(LINFLATIO N)	d(LPOIL)	
t-Statistic	-12.3557	-4.0171	
Prob.	0.0000	0.0058	
	***	***	
t-Statistic	-12.2848	-4.3314	
Prob.	0.0000	0.0125	
	***	**	

t-Statistic	-12.8549	-3.9733	
Prob.	0.0000	0.0004	
	***	***	
		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)	
<u>At Level</u>			
	LINFLATION	LPOIL	
t-Statistic	-4.2111	-2.5907	
Prob.	0.0035	0.1092	
	***	n0	
t-Statistic	-4.7372	-1.8965	
Prob.	0.0051	0.6237	
	***	n0	
t-Statistic	-0.1735	0.7437	
Prob.	0.6117	0.8681	
	n0	n0	
<u>At First Difference</u>			
	d(LINFLATIO N)	d(LPOIL)	
t-Statistic	-7.1363	-4.0623	
Prob.	0.0000	0.0052	
	***	***	
t-Statistic	-6.7540	-4.2057	
Prob.	0.0002	0.0162	
	***	**	

t-Statistic	-7.2674	-4.0253	
Prob.	0.0000	0.0003	
	***	***	

المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

نتائج هذا الجدول تبين انه تم اختبار سكون متغيرات النموذج عند المستوى الأول او الفرق الأول في كل من اختباري (ADE) و (PP) و الملاحظ هنا ان القيمة المطلقة الإحصائية (t) المقدره أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) عند المستوى 5% و معنى ذلك انها معنوية احصائيا و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) و نقبل الفرضية البديلة و هذا يعني ان السلسلتان مستقرتان عند الفرق الأول أي ان متغيرات النموذج في حالة تكامل من الدرجة الأولى .

5- اختبار التكامل المشترك لا نجل غرانجر لمتغيرات النموذج :

5-Test de Cointegration(Engle-Granger) :				
Date: 10/12/21 Time: 14:35				
Series: LINFLATION LPOIL				
Sample: 1998 2021				
Included observations: 24				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Cointegrating equation deterministic: C				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=4)				
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
LINFLATION	-5.281705	0.0015	-24.91918	0.0014
LPOIL	-3.187032	0.1085	-9.545717	0.3072
*MacKinnon (1996) p-values.				
Intermediate Results:				
	LINFLATION	LPOIL		
Rho - 1	-1.083442	-0.415031		
Rho S.E.	0.205131	0.130225		
Residual variance	0.389281	0.129145		
Long-run residual variance	0.389281	0.129145		
Number of lags	0	0		
Number of observations	23	23		

Number of stochastic trends**	2	2
**Number of stochastic trends in asymptotic distribution		

المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

من خلال الجدول يمكننا القول بان متغيرات النموذج بينهما علاقة تكامل مشترك طويل الاجل وحسب ما نصت منهجية انجل جرانجر وهو استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة لتحقيق من درجة التكامل و هذا شرط ان يكون متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة و هذا ما لاحظناه في الشكل السابق عندما وجدنا بان هناك علاقة تكامل بين متغيرات النموذج عند المستوى الأول.

6- اختبار السببية الزوجية لجرانجر :

6) Test de causalité :

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 10/12/21 Time: 14:38

Sample: 1998 2021

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPOIL does not Granger Cause LINFLATION	22	4.9749	0.0199
LINFLATION does not Granger Cause LPOIL	1	2.8996	0.0825

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 10/12/21 Time: 14:42

Sample: 1998 2021

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPOIL does not Granger Cause DLINFLATION	21	0.14298	0.8679
DLINFLATION does not Granger Cause DPOIL		0.64298	0.5388

المصدر: بالاعتماد على مستخرجات برنامج 10EViews

حسب فرضية العدم وحسب اختبار السببية انه لا يوجد هناك ارتباط بين متغير أسعار النفط وهو متغير مستقل ومتغير التضخم باعتباره متغير تابع

و كخاتمة لفصلنا هذا و المتمثل في الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم قمنا بتقديم متغيرات النموذج المدروس و تحليلها و كذا ذكر الأدوات المستعملة في الدراسة و عرض نتائج الدراسة و مناقشتها و كل هذا لمعرفة تأثير تغيرات سعر النفط و انعكاسه على معدل التضخم في الجزائر و استخدمنا في ذلك نموذج التكامل المشترك لانبج جرانجر و التقنية السببية التي تقضي بان تكون المتغيرات من نفس الدرجة ليتحقق التكامل و توصلنا بان بين أسعار النفط و معدل التضخم علاقة عكسية في الاجل أي ان اذا ارتفعت الأسعار في سنة معينة يرتقب انخفاض معدل التضخم في السنة التي تليها .

خاتمة

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة ما بين متغيرين احدهما مستقل و الاخر تابع و هما أسعار النفط و معدل التضخم و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1970-2019 و كانت اهم النتائج المتحصل عليها باعتبار ان النفط عنصر فعال في جميع التأثيرات على المتغيرات الاقتصادية لا سيما منها التضخم حيث يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى و المتمثلة أساسا في الوفرة النسبية و سهولة الاستغلال كما يعتبر قطاع المحروقات القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر حيث وافل تطورات و حركات أسعار النفط في السوق العليا و كل هذا أدى الى وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط و معدل التضخم

وللوصول الى اهداف الدراسة كان علينا من جهة دراسة المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و من جهة أخرى دراسة مفاهيم المتعلقة بالتضخم من جهة أخرى وأنواع كل متغير و محاولة إعطاء صورة عن العلاقة بين أسعار النفط و معدل التضخم

ولنجيب على الفرضيات المطروحة عرضنا في الجانب النظري للدراسة القياسية والمتمثلة في طريقة التكامل المشترك لانجل غرانجر و التقنية السببية بالإضافة الى تطبيقه حين استعملنا اختبار جذر الوحدة بعد التعريف بمتغيرات النموذج و دراسة استقراريتها كما تم اختبار التكامل المشترك

وتوصلنا في هذه الدراسة الى ان بين أسعار النفط و معدل التضخم علاقة طويلة المدى. كما ان هناك ارتباط وثيق بين النفط والنشاط الاقتصادي في العالم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- 1- أبطاهر بختة، عبايات أسعار النفط وأثارها على منطقة الأورو متوسطية الجزائر كنموذج، الملتقى الدولي الثاني حول علاقة البترول والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطة، جامعة مستغانم، الجزائر يومي 24 و25 أكتوبر ص1.
- 2- أبو فليح، شور صناديق الثروة السادسة في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2010-2011، ص65.
- 3- بعولود نوال، الربيع البترولي وتأثير على النشاط الاقتصادي دراسة قيادية لحالة الجزائر خلال فترة 2013-1973، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر سنة 2017-2018، ص99.
- 4- حبيب عبد الله، البترول العربي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر 2003، ص1.
- 5- حسام الدين عبودة(2009) سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، شلف جامعة حسيبة بن بوعلي: ص5.
- 6- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص240.
- 7- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2006، ص250.
- 8- رجاء ربيع، التضخم الاقتصادي 2013، ص12.
- 9- الرشيد، طارق محمد (2005) المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، ص127.
- 10- سهام حسيت البصاص، مخاطر وإشكاليات وانخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد لسادس والثلاثون، 2013.
- 11- السيد متولي عبد القادر نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل او التكامل المشترك للسلاسل الزمنية منتدى الاحصائيين العرب 2006 ص8
- 12- صالح إبراهيم السحيباني سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية

- 13- صندوق النقد الدولي التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019 علمنا المترابط واشنطن اوت 2019 ص 24.
- 14- الطيب عبد اللاوي وآخرون، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1985-2015) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2016-2017، ص 9.
- 15- الطيب عبد اللاوي وآخرون، نفس المرجع ص 10.
- 16- عابد العبدلي تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الازهر السنة التاسعة العدد 27 . 2005 ص 18-19
- 17- غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 55
- 18- محمد أحمد الدوزي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الطبعة 1983، ص 891.
- 19- محمد أحمد الدوزي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، طبعة 1983، ص 890.
- 20- محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 ص 688
- 21- محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 ص 621
- 22- أبطاهر بختة، عبايات أسعار النفط وأثارها على منطقة الأورو متوسطة الجزائر كنموذج، الملتقى الدولي الثاني حول علاقة البترول والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطة، جامعة مستغانم ، الجزائر يومي 24 و 25 أكتوبر ص 2.
- 23- محمد أحمد الدوزي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الطبعة 1983 (ص 892).
- 24- محمد عبد القادر عطية الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 2000 ص 648
- 25- ناظر حلمي منشد تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس و المغرب للمدة 1975-2000 رسالة دكتوراه كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة كانون الأول 2004 ص 133

- نورهان الشيخ. سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي مجلة قضايا العدد 6 المركز الدولي للدراسات المستقبلية القاهرة اوت 2009 ص 15.
- 26- ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة السعودية) جامعة الملك سعود الرياض 2007 ص 16
- 27- وسام ملاك (2000) النقود والسياسات النقدية الداخلية-بيروت- دار المنهل اللبناني، ص10-11.
- الدراسات السابقة باللغة العربية:**
- 1- دراسة سمير شبانة، أحسين عثمانى (1986-2014) أثر تقلبات أسعار البترول على المعدلات التضخم في الجزائر (2016)
- 2- دراسة رياض دريني، حاتم الجمالي، عرفات فروخ 2016 أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- 3- دراسة حسن تشوكتش كبير- مصطفى بوشامة: (2016) تحت عنوان: تقييم أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري
- 4- دراسة شلوقي عميرة وعراوي عبد الباسط (2017) : تحت عنوان العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر
- 5- دراسة جابري فاطمة الزهرة والياس الهناني فراح (2015) تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الاتفاق الحكومي في الجزائر
- 6- دراسة محمد بن الباز -الحضر اللوغليشي- هجيرة غانم (2018) أثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر
- 7- دراسة حيدر عباس دريبي (2016)
- 8- دراسة موساوي سمية -بن الزاوي عبد الرزاق: (2018) أثر المتغيرات الاقتصادية (النفط - معدلات التضخم ومعدلات الفائدة) على سعر الصرف الحقيقي

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

- 1- Shahryar Makarov –john Mamadov- Fariz Akhmedov the effect of oil prices on inflation in Azerbaijan 2018.
- 2- Afia Malik study. (2016)- The Impact of oil price Changes on inflation in Pakistan.
- 3- Mohd shahidan (2013) study oil prices and inflation in Malaysia
- 4- Diane Chekov Yasmine Chur ash kovic and slavica Manic -The effects of chnges in oil prices on inflation in Central and Eastern European countries
- 5- Miloud Shahab Abdallah Serraj Study entitled Oil prices and inflation in Algeria
- 6- Consuela Necsubescu and luninita serbanescu 2013

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- c.n.crq;g;er so;e recent develop;ent in qcoscept
- 2- Of couslllg.j-ournql of econnotries . VOI.39.P202.1998ss

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على معدل التضخم في الجزائر و ذلك في الفترة الممتدة ما بين (1970-2019) و هذا من خلال دراسة قياسية و تحليلية للمؤشرات في الجزائر و ذلك عن طريق استخدام تقنية التكامل المشترك لانجل غرانجر و التقنية السببية . خلصت هذه الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين أسعار البترول والتضخم وعلاقة عكسية بين أسعار النفط والتضخم.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول – معدل التضخم – تقنية التكامل المشترك – التقنية السببية

Abstract :

This study aims to know the impact of crude oil price fluctuations on the inflation rate in Algeria in the period between 1970-2019, and this is through a standard and analytical study of indicators in Algeria, by using the Engel Granger joint integration technique and the technique causation. This study concluded that there is a long-term relationship between oil prices and inflation and an inverse relationship between oil prices and inflation.

Keywords: oil prices – inflation rate – joint integration technique – causal technology